في إطار انفتاح «المساء التربوي» على كافة الحساسيات النقابية الفاعلة في الساحة التعليمية، وحرصا من الجريدة على مواكبة القضايا الآنية المطروحة على الساحة، أجرينا هذا الحوار مع عبد الرزاق الإدريسي، الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم، الذي حدثنا فيه عن وضعية قطاع التعليم وطرح أرقاما مهولة حول الخصاص بالقطاع، كما طرح تصور نقابته لإصلاح المنظومة التربوية، وموقف نقابته من قرار الوزارة تفعيل آلية الانقطاع عن العمل بالنسبة لحاملي الإجازة والماستر المعتصمين بالرباط ...

24000 حجم الخصاص في هيئة التدريس بالقطاع و250 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا

قال إن 24000 حجم الخصاص في هيئة التدريس بالقطاع و250 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا

الإدريسي: الحكومة والوزارة تسيران اليوم في اتجاه تجريم الاحتجاج والإضراب

حاوره- رضوان الحسني

- ما تقييمكم في الجامعة الوطنية للتعليم للوضع بقطاع التربية والتكوين ؟

● تقييمنا لا يخرج عن باقي التقييمات الكثيرة ومتعددة الأطراف، فقطاع التربية الوطنية يعرف نوعا من الإفلاس وآزمة مرتبطة بالآزمة البنيوية، والتي لم تستطع جميع الإصلاحات أن تعطي شيئا خصوصا، لكون الخصاص أعمق من الإصلاحات التي تتم، والتي لم تعط النتائج المنتظرة، هذا باستحضار ترتيب المغرب فيما يخص قطاع التربية والتكوين على المستوى الدولي، الذي يضعه في مؤخرة الدول ...

هناك نقص على مستوى الأطر التربوية والإدارية وهو نقص فظيع وليس بسيطا ...

- هل لديكم أرقام ومعطيات مضبوطة حول الوضع ؟

الأرقام التي كانت بحوزتنا فيما يخص هذه الدورة تؤكد أن هناك خصاصا بحوالي 24000 مدرس، مقهم حوالي 15000 خصاص في المدرسين بالسلك الابتدائي، وما تبقى يهم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، والدولة تحاول تدارك هذا الخصاص عبر مراكز مهن التربية والتكوين التي توظف 8000 أو 7000 أستاذ، وهذا يعتبر كافيا، رغم ذلك فإن الكميات في هذه المراكز تراجعت على المستوى الكيفي مقابل الكمي، وبالتالي تعيد المراكز إنتاج نفس الوضع، خاصة وأن مراكز التكوين على مستوى وزارة التربية الوطنية منذ برنامج التقويم الهيكلي لسنوات الثمانينيات ضربتها «تآلفة»، ولم تعد تشتغل لعدم وجود المكونين (يفتح الواو)، والمكونين (بكسر الواو) أنفسهم يعيشون أوضاعا من العطالة وقلة ما يدار، وبالتالي عاشوا وضعية عطالة لسنوات متعددة واليوم تأتي الوزارة وتفتح مراكز التكوين بدون توفير الإمكانيات البشرية ولا الإمكانيات في مجال التكوين ...

أما على مستوى واقع الجهد المدرسي، فإن الأمر فظيع أيضا، فهناك 250 ألف طفل يغادرون المدرسة سنويا، وهي المغادرة التي تمس مثلا أميين ويساهمون في ارتفاع عدد الأميين في بلادنا الذي يصل إلى ثلث المغاربة حسب إحصائيات رسمية، والدولة تعالج قضية الهدر المدرسي بمخاولتها الحفاظ على التعليم في المؤسسات التعليمية لمدة طويلة، بالرغم من حصوله على معدلات ضعيفة جدا، فيغادر بعدها إلى الحفاظ عليه داخل المدرسة حتى لا يقال بأنه غادرها، وهذا ما يؤثر على مسألة عدد التلاميذ بالقسم الواحد ويصبح الأستاذ أمام عدد من التلاميذ بمستوى دراسي ضعيف ويصبح ملزما بالنزول بمستوى التدريس إلى الأسفل وهذا مطبعة الحال يؤثر على المستوى العام لقطاع التعليم .

- طيب على اعتبار ما ذكرتم ما هي الوصفة التي تقترحونها كجامعة وطنية للتعليم لإصلاح منظومة التربية والتكوين ؟

في نظرنا يجب أن تكون هناك إرادة سياسية لإصلاح التعليم، وأقصد الإرادة السياسية للجميع، وأن تكون بالفعل المدرسة العمومية والتعليم بشكل عام القاطرة الفعلية للتنمية كما فعلت جميع الدول التي اعتبرت التعليم ذا أولوية على جميع المستويات، كما يجب إشراك الجميع كي تحصل على إجماع. لقد قبل من قبل بأن هناك إجماعا على ميثاق التربية والتكوين، لكن في نظرنا نحن لم يكن له الإجماع، لكونه عرف مشاركة التنظيمات السياسية التي تحكم في البلاد وكذا تمثيليات الأحزاب التي تمارس المعارضة في البرلمان وتمثيليات للنقابات الخمس ..لكننا نؤكد على ضرورة إشراك الجميع، وضرورة توفر إرادة سياسية لدى الجميع إذا ما نحن أردنا أن نصل إلى نتيجة إيجابية على مدى عشرات السنين .

- هناك بعض الأصوات التي تتهم نقابتكم باحترافها الركوب على بعض الملفات الشائكة والقاطرة بعينها، من بينها ملف احتجاجات الوزارة ؟ سابقا ما الملف الذي تعتبرونه حاليا لحملة الإجازة والماستر الذي أصبح يبدو بأنه مسدودة ؟

نحن في الجامعة الوطنية للتعليم معروفة بكونها حلت العديد من المشاكل على مستوى قطاع التربية الوطنية، وهذا أمر يقر به الجميع، وأبدا يملف أساتذة الخدمة المدنية المحتفظ بهم، ففي عهد الحسن الثاني كان أحد اشتكى لي الملك حول وضعية هذه الفئة، التي كانت تشتغل سنتين مقابل مبلغ حوالي 1500 درهم ثم يرمى بهم إلى الشارع بعد انتهاء المدة، وهي الوضعية التي لم تعجب الملك الحسن الثاني آنداك وقال - أعتقد في خطاب - أن هذا الأمر غير معقول وهو الكلام الذي اعتبر قرارا مع الاحتفاظ بأصحاب الخدمة المدنية في إطار وزارة التربية الوطنية، دون أن تتم تسوية وضعيتهم الإدارية والمالية، وكنا قد بنينا هذا الملف، وتمكنوا من الحصول على الإدماج في القطاع، كذلك هناك ملف العرضيين الذين بالنسبة للنسبة لوزارة التربية الوطنية يشتغلون في إطار «الديباتاج» كمدرسين عرضيين وناطورا، في إطار الجامعة الوطنية للتعليم وخاضوا معارك نضالية وتم إدماجهم في القطاع، ونفس الأمر بالنسبة لملف أساتذة سد الخصاص وأساتذة التربية غير النظامية والأساتذة المتطوعين، هذه الفئة الأخيرة التي كان أصحابها يتطوعون للتدريس لمدة سنة أو ثلاث سنوات بدون مقابل، وهو وضع يمكن أن نقول بأنه أقل من العبودية، لأن العبد على الأقل كان سيده يطعمه كي يستمر في الحياة ويشتغل ..هذه الوضعيات توجد بقطاع التربية الوطنية وخارج أبدي قرابة للثلاث سنوات من قطاع التشغيل وهي ملفات تبنتها في نقابتنا ...

- لكن السيد الكاتب العام، هل هذه الملفات التي ذكرت كانت تتبناها حتى النقابات الأخرى وخاصة النقابات ذات التمثيلية، بحيث نجدها في بياناتها وبلاغاتها وكذا مذكراتها المطلبية ؟

جيد، جيد، ما أحوجنا إلى أن نضع اليد في اليد وتتبنى ملفات المقهورين والمضطهدين (ماداميتا ويارت) فوانتا نضع اليد في اليد في مثل هذه الملفات، ونحن عندما كنا نأتي بملفات من هذا النوع كان البعض ينعتنا بالحمق لكون لقاية تعليمية ويجب علينا تبني ملفات الموظفين المتوفرين على أرقام تأجير فقط وهذا الأمر سمعناه من العديد من الأطراف، ونحن نتمنى دائما وضع اليد في اليد وتشكيل قوة نقابية موحدة من أجل حل المشاكل بشكل مشترك، حينها لا نريد حتى أن تحسب على جامعتنا أنها تحلت مشاكل.

طيب، الوزارة طرحت نهاية الأسبوع بلاغا صحفيا حول ملف المضربين والمعتصمين من حاملي الإجازة والماستر، البلاغ بدا وكأنه حسم الموضوع من جهة الوزارة التي أقرت بأنها متمسكة بالمبارأة في إطارها القانوني وملتزمة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في العرض الأخير الموقع مع النقابات الخمس، كما أن الوزارة باشرت تنفيذ الإجراءات الإدارية المتعلقة بمسطرة الانقطاع عن العمل كيف ستتعاملون مع هذا الوضع ؟

نحن في الجامعة الوطنية للتعليم نتبنى جميع ملفات نساء ورجال التعليم وخصوصا الفئة التي تنظم نفسها وتناضل من أجل تحقيق مطالبها التي تعتبرها مشروعة، وبالنسبة لحاملي الإجازة والماستر تبنيناهم منذ البداية قبل نظام 2003، وما بعد النظام الأساسي لسنة 2003 تبنيناهم كذلك، بالنسبة لفوجي 2012 و2013 المحرومين من الترقية كذلك تبنيناهم منذ البداية والجامعة الوطنية للتعليم أشرت على جميع بلاغات التنسيقية التي وصلت إلى 12 بلاغا، في رأيي الحكومة والوزارة اليوم تسير في اتجاه تجريم الاحتجاج وتجريم الإضراب في الوقت الذي ينزل فيه المحتجون إلى الرباط لاحتجاج لا يحدثهم أي أحد لا على مستوى الوزارة ولا على مستوى الحكومة، واللغة التي استعملت مؤخرا في لغة العصا وتكسير عظام وجماجم الأستاذات والأساتذة وإهانتهم والمس بكرامتهم، والآن توت الحكومة الاقتطاع من رواتبهم ... الأمر الذي نعتبره إجهازا على حق الإضراب مقتكرة به الحكومة الحالية وتعتبره إنجازا كبيرا، وهو أمر يأتي بتطلب من المركزيات النقابية أن تنتفض من أجل الدفاع عن الحق في الإضراب.

- ما هو ردكم على بعض الموظفين من وزارة التربية الوطنية الذين اشتكوا من إقحامهم في الحركات الاحتجاجية ومنعهم من مغادرة مقرات عملهم في أحدى اللحظات، كذلك بعض المواطنين الذين لم يتقبلوا مسألة اعتراض الترامواي (كحركة احتجاجية، مع العلم أن تقديرا احتجاجات كانت الفئات التي تعتبر نفسها متضررة ؟

هذه الاحتجاجات تأتي في إطار تنبيه المسؤولين إلى مشروعية مطالب هذه الفئة، والأمر أن تقع ما أوهاك بعض الهفوات أو شيء من هذا القبيل لك هذه مسؤولية الدولة والحكومة الحالية، التي يجب أن تقف على أسباب كل الاحتجاجات التي تتم وتفتح باب الحوار مع المعنيين بالأمر أو من يمثلهم لإيجاد حلول لمشاكلهم التي ليست من باب المستحيلات، لكن كل هذا لا يبرر الاعتقالات والتعنيفات التي طالت الأساتذة والأستاذات والزج بهم في مخافر الشرطة، وأنا أقول إنه كان على المعنيين اعتقال الجميع بدل اعتقال 26 منهم.

أما بخصوص بلاغ الوزارة فهو يأتي في إطار التعنيف والتخويف وتجريم الإضراب فالمحتجون ليسوا منتظمين عن العمل فهذا زعم، على الناس، فهم مضربون عن العمل للمطالبة بحقوق مشروعة، في لقاء مع وزيرة التربية الوطنية قبل بالحرف أنني في الجامعة الوطنية للتعليم لا يمكننا أن نتخلى عن أي مضربة كيفما كان عددها، لأن نجعلها تحس بأنها «مسموح فيها» وتتركها للضياع، لأن هذا الأمر يخطيء خصوصا في جيل التعليم، الذي يعاني بالآلاف ...فنحن نقوم بما نستطيع القيام به وسنبقى على نفس الطريق التي نعتبرها صحيحة.

> المحتجون ليسوا منتظمين عن العمل فهذا «كذب» على الناس فهم مضربون عن العمل للمطالبة بحقوق مشروعة